المصدر: الاهـــرام

التاريخ : ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤

خلال أيام اجتماع لجمعية رجال الأعمال المصريين مع وزير التجارة الخارجية

٣ تساؤلات توجهها الجمعية للوزير حول «الكويز» تشمل: أسس الاختيار للمناطق الجديدة خلال المرحلة المقبلة.. وتأثير الاتفاقية على المصانع المنتجة لمستلزمات الانتاج

شريف جاب الله

تعقد جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعا خلال أيام يحضره المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية وذلك لمناقشة كيفية تعظيم الاستفادة من ايجابيات اتفاقية الكويز ومواجهة أى سلبيات للاتفاقية، أكد الدكتور جمال الناظر رئيس الجمعية أنه سيتم إعداد ورقة عمل ومناقشتها مع الوزير تتضمن ٣ محاور الأول يتعلق بترشيح المناطق الصناعية المؤهلة بطريقة موضوعية وعادلة خاصة المناطق التى لم تشملها الاتفاقية حتى يمكن إضافتها خلال الفترة القادمة مع معرفة خطة العمل لدخول مناطق جديدة ضمن الاتفاقية. المحور الثانى مناقشة مدى تأثير الكويز على الشركات والمصانع المحلية التى تنتج نفس المنتجات الداخلة فى عملية التصنيع والتى سيتم استيرادها من الخارج ، أما المحور الثالث فهو توضيح أسلوب تعامل الصناعيين والمصدرين من خلال الاتفاقية للتصدير .. لأمريكا. بداية يقول الكيميائى منير عز الدين رئيس لجنة الصناعة بالجمعية إن الصناعة المصرية خاصة صناعة الغزل والنسيج تتميز بكفاءة العمالة ووفرتها، وكذلك وفرة المكونات ولكن ماينقصها هو التسويق وكيفية اختراق السوق الخارجية، خاصة أن جميع الأوضاع ستتغير بحلول يناير ٢٠٠٥، حيث سيتم إلغاء نظام الحصص وتطبيق اتفاقيات التجارة الحرة.

كما أكد أن الصناعة المصرية خاصة صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات قادرة بالفعل على المنافسة بشرط أن يتوافر لها المناخ الخارجى لذلك.

أن أسلوب النفاذ إلى السوق الأمريكية عن طريق التعامل المباشر مع أمريكا سيمكننا من توقيع اتفاقية أخرى (المناطق الحرة) خلال ٥ أو ٧ سنوات.

ويشير المهندس خالد حمزة - رئيس لجنة الاستيراد والجمارك إلى أنه قد زاد فائض الصادرات المصرية عندما انخفضت الرسوم الجمركية بين مصر والدول العربية، وزاد اختراق المنتجات المصرية إلى الأسواق العربية، وبالتالى فإنه يجب علينا أن نرحب بأى اتفاقية تمكنا من تنمية صناعتنا وزيادة الصادرات.

ويقول الدكتور عادل جزارين ماهو المطلوب من الصناعة المصرية لمواجهة سلبيات اتفاقية الكويز هل الـ الكويز ستقودنا إلى تحسين صناعتنا المحلية وتحفيز مصانعنا على تحسين الجودة؟

ويقول جمال الناظر إن اتفاقية الكويز كان يجب توقيعها فى الوقت الحالى حتى لانخرج من المنافسة خاصة مع دول جنوب شرق أسيا فى ظل إلغاء نظام الحصص وارتفاع أسعار المنتج المصرى. وعدم تشغيل المصانع لطاقاتها الانتاجية كاملة. وأرتفاع أسعار المواد الخام. وأرتفاع أسعار الجمارك (المواد الخام والمنتج النهائى).

رشيد محمد رشيد

جمال الناظر

ويعتبر السوق الأمريكية للملابس والمنسوجات يعتبر أكبر سوق فى العالم وبالتالى يجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة ونستغل اتفاقية الـ QUIZ لإختراق هذه السوق حيث يمثل ٤٦ - ٤٧٪ من إجمالى السوق العالمية بواقع ٩٠ - ٩١ بليون دولار سنويا، كما أن التعامل مع هذه السوق أسهل من التعامل مع أوروبا ودول الكوميسا حيث إن أوروبا ترغب فى تحسن وضع دول الجوار لها مثل بولندا.

■ المواصفات الخاصة بالمنتج النهائى

المصدر لأمريكا واضحة المعالم حيث يحدد المستورد الأمريكى المواصفات الفنية لجميع مستلزمات الإنتاج الداخلة فى عملية التصنيع، كما أن أسعار تلك المستلزمات ستكون محددة عند التعاقد.

ويمكن القول أن ادخال ١١.٧٪ مواد خام إسرائيلية ضمن المواد الخام المستخدمة فى عملية التصدير ليست نسبة كبيرة حيث إننا نستورد ١٢٪ على الأقل من إجمالى المستلزمات المستخدمة فى عملية التصنيع من بلاد خارجية وبالتالى فهذا ليس بالجديد.

و فى ظل اتفاقية الكويز ستنخفض الجمارك إلى أقل من ١٠٪ إلى ١٤٪ للملابس القطنية بأنواعها المختلفة وإلى أقل من ٣٣٪ للملابس الجاهزة المنتجة من الألياف الصناعية. ويشير الخبراء بجمعية رجال أعمال المصرين إلى أن اتفاقية الكويز لن تحل جميع مشاكنا الصناعية والتصديرية لكنها بمثابة مدخل لنا مع ضرورة التأكيد على: - تحسين الطرق المستخدمة فى عمليات صناعية وتطوير المصانع والعمل على تقليل تكاليف التصنيع. و- زيادة التعاون المشترك بين المصانع المصرية وبعضها. وعمل تكتلات صناعية واقتصادية مصرية لمواجهة المنافسة الشرسة وتحسين جودة المنتج النهائى وزيادة القدرة التنافسية. والاهتمام بإنشاء مراكز للموضة. والتسليم فى المواعيد المحددة. والتفكير الاقتصادى المنطقى (البحث) الذى بدوره يؤدى إلى تحسين اقتصادياتنا.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية